

اليوم العالمي للأخوة الإنسانية: من وثيقة في أبوظبي إلى مشروع ميثاق جامع للبشرية

انطلاق جلسات منتدى تعزيز مبادئ الوثيقة في العمل الحكومي

من المفترض أن يشهد العالم، الخميس، احتفالات باليوم العالمي للأخوة الإنسانية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر الماضي، حيث ستطلق في دولة الإمارات جلسات منتدى تعزيز "مبادئ وثيقة الأخوة الإنسانية في العمل الحكومي" الذي تنظمه وزارة التسامح والتعايش والإماراتية بالتنسيق مع لجان التسامح في أكثر من 40 وزارة وهيئة اتحادية.

الأفراد والمؤسسات كافة على المضي قدماً وتنفيذ المبادرات والمشروعات التي تخدم الإنسانية، وتهدف إلى الارتقاء بالإنسان بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين".

وفي أبوظبي، تنطلق، الخميس، جلسات منتدى تعزيز "مبادئ وثيقة الأخوة الإنسانية في العمل الحكومي" الذي تنظمه وزارة التسامح والتعايش الإماراتية بالتنسيق مع لجان التسامح في أكثر من 40 وزارة وهيئة اتحادية، على هامش فعاليات مهرجان الأخوة الإنسانية الذي تطلقه الوزارة بالتعاون مع اللجنة العليا للأخوة الإنسانية.

ويناقش المنتدى الأدوات التي تستخدمها مؤسسات الإمارات نحو ترسيخ ثوابت الوثيقة ومبادئها من خلال استضافته نخبة من الشخصيات الرائدة في العمل الحكومي لاستعراض تجاربهم المؤسسية والاستفادة من خبراتهم وممارساتهم، لإسما جهودهم في تطوير الأداء الحكومي، وتحقيق السعادة والرفاه، ونشر قيم التسامح والتعايش والأخوة الإنسانية.

وقالت عفرات الصابري، المديرية العامة بوزارة التسامح والتعايش، إن نخبة من الشخصيات المحلية والدولية ستشارك في المنتدى لمناقشة القضايا العالمية ذات العلاقة بالقيم الإنسانية بشكل عام، وقيم الأخوة الإنسانية والتعايش والتسامح بشكل خاص، حيث يمثل المنتدى دعوة للجمع من أجل التعبير عن رؤيتهم وتجاربهم الشخصية في مجال تعزيز القيم الإنسانية في المجتمع، من خلال إسهاماتهم على أرض الواقع.

ودعت وزارة التربية والتعليم الإماراتية عبر قطاع الرعاية والأنشطة الطلابية وإدارة تطوير مهارات الطلبة، المدارس والجامعات إلى المشاركة في أنشطة "مهرجان الأخوة الإنسانية"، والذي تنظمه وزارة التسامح والتعايش بالتعاون مع اللجنة العليا للأخوة الإنسانية في الفترة من 4 حتى 6 فبراير الجاري.

وقال الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان، وزير التسامح والتعايش بالإمارات، إن احتفاء وزارة التسامح والتعايش باليوم

الحبيب الأسود
كاتب تونسي



أبو ظبي - تحتفل البشرية، الخميس، لأول مرة باليوم العالمي للأخوة الإنسانية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في 22 ديسمبر الماضي تحقيقاً لمبادرة قدمتها كل من دولة الإمارات والبحرين ومصر والسعودية. وأعلن المجلس البحري للحوار بين الأديان أن البابا فرنسيس سيشارك في الاحتفال الافتراضي، قائلاً في بيان إنه "يبارك بتبني هذا اللقاء الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، ويشارك فيه مع البابا الأكبر أحمد الطيب شيخ الأزهر والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش وشخصيات أخرى". وأضاف أنه "سيتم في اليوم نفسه توزيع 'جائزة زايد للأخوة الإنسانية' والمنطقة من وثيقة الأخوة الإنسانية للسلام العالمي والعيش المشترك التي وقعها البابا فرنسيس وشيخ الأزهر أحمد الطيب في أبوظبي في فبراير 2019".

وبدورها، أعلنت جامعة الأزهر أن شيخ الأزهر سيشارك في الاحتفالية العالمية الافتراضية التي تقام في أبوظبي برعاية الشيخ محمد بن زايد بمناسبة اليوم الدولي للأخوة الإنسانية.

شيخ الأزهر وبيبا الفاتيكان
يشاركان، الخميس، في
الاحتفال الافتراضي ومنتدى
تعزيز الأخوة الإنسانية في
العمل الحكومي

وأعلن محمد المحرصاوي، رئيس جامعة الأزهر ورئيس جلسات اللجنة العليا للأخوة الإنسانية، أن اللجنة تسابق الزمن من أجل تحويل مبادئ الأخوة الإنسانية إلى مشروعات واقعية في التعليم والثقافة، مؤكداً أن "احتفال اللجنة العليا بذكري توقيع الوثيقة هو احتفاء بالجهود المخلصة في مجال الإخاء الإنساني حول العالم، وتشجيع



خطوات جديدة تكرس المزيد من التسامح

العلاقات الإنسانية وإرساء قواعد جديدة لها بين أهل الأديان والعقائد المتعددة تقوم على احترام الاختلاف. وتزامن المؤتمر مع الزيارة المشتركة لشيخ الأزهر أحمد الطيب والبابا فرنسيس إلى دولة الإمارات. وصدرت عن المؤتمر "وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك" ووقع عليها شيخ الأزهر وبيبا الكنيسة الكاثوليكية. وتؤكد الوثيقة على أن التعاليم الصحيحة للأديان تدعو إلى التمسك بقيم السلام وإعلاء قيم التعارف المتبادل والأخوة الإنسانية والعيش المشترك، وأن الحرية حق لكل إنسان اعتقاداً وفكراً وتعبيراً وممارسة، واللون والجنس والعرق واللغة حكمة مشيئة إلهية، قد خلق الله البشر عليها، وجعلها أصلاً ثابتاً تتفرع عنه حقوق حرية الاعتقاد، وحرية الاختلاف وتجرى إكراه الناس على دين بعينه أو ثقافة محددة، أو فرض أسلوب حضاري لا يقبله الآخر.

ومن جهته، أكد الأمين العام للجنة الأخوة الإنسانية المستشار محمد عبدالسلام، أن اعتماد الأمم المتحدة الرابع من فبراير يوماً دولياً للأخوة الإنسانية إنجازاً لجنحة الأخوة الإنسانية، ويعد اعترافاً دولياً بوثيقة الأخوة الإنسانية التاريخية التي وقعها شيخ الأزهر والبابا فرنسيس في أبوظبي في الرابع من فبراير من العام الماضي. وأضاف عبدالسلام أن الأخوة الإنسانية أصبحت مسؤولية العالم، وقال "تشكر دولة الإمارات التي سخرت دبلوماسيتها متعددة الأطراف من خلال بعثة دولة الإمارات لدى الأمم المتحدة لتحقيق هذا الإنجاز الجديد لخدمة الإنسانية".

وفي فبراير 2019، استضافت دولة الإمارات المؤتمر العالمي للأخوة الإنسانية الذي ينظمه مجلس حكماء المسلمين بهدف تفعيل الحوار حول التعايش والتأخي بين البشر وسبل تعزيزه عالمياً، والتصدي للتطرف الفكري وسلبانيته وتعزيز

عام ونصف ليعلم عنها خلال زيارة البابا فرنسيس إلى الإمارات. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت في 22 ديسمبر الماضي قراراً بالإجماع يعلن الرابع من فبراير "يوماً عالمياً للأخوة الإنسانية". وقبل ذلك أقرت المندوب الدائمة للدولة لدى الأمم المتحدة لانا زكي نسبة بياناً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم مشروع القرار، وقالت فيه "في السنوات الأخيرة، شهد العالم زيادة كبيرة في العنف وخطاب الكراهية ضد الأجانب، والتعصب الديني، وأشكلاً أخرى من التمييز، ولواجهة هذه التهديدات العابرة للحدود، يجب علينا دعم المبادرات التي تشجع على التضامن والوحدة بين الأفراد، بروح تتسم بالأخوة الإنسانية. وعليه، تسعى كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية عبر هذه المبادرة، للاحتفال بجميعاً بقيمتنا المشتركة المتمثلة في تقبل الآخر والانفتاح والتعاطف وإظهار الحب تجاه جميع البشر".

العالمى للتسامح الذي أقرته الأمم المتحدة في 16 نوفمبر "يعبر عن إيمان الإمارات بأهداف وقيم هذا اليوم" الذي نعتبره مناسبة جيدة لإطلاق العالم على التسامح والتعايش الإماراتيين، وإظهار الوجه الرائع لجميع فئات المجتمع الإماراتي الذي يضم أفراداً من 200 جنسية يعملون معاً ويتعايشون معاً، في نموذج رائع للأخوة الإنسانية".

وتسعى الإمارات إلى تحويل وثيقة الأخوة الإنسانية إلى ميثاق جامع للبشرية بدير الاختلاف الثقافي والحضاري بقوة التسامح والحوار، ويصحح مفاهيم التعامل بين الجماعات والأفراد من خلال خطة إعلامية وتربوية وتعليمية وثقافية متكاملة وناجعة على مستوى العالم.

ويعود اختيار الأمم المتحدة 4 فبراير للاحتفال باليوم العالمي للأخوة الإنسانية إلى كونه التاريخ الذي وقع فيه البابا وشيخ الأزهر وثيقة الأخوة الإنسانية في أبوظبي قبل عامين، وفق بيان المجلس البحري للحوار بين الأديان، والذي أشار إلى أن صياغة الوثيقة قد استغرقت قرابة

حينما تتفاوض الجمهورية الفرنسية على هويتها

لقد رفض "الميثاق" استعمال الدين لأغراض سياسية وأقر بتوافق الإيمان الإسلامي مع العلمانية واعترف بمساواة الرجل والمرأة وغيرها من المبادئ. وقد وصفه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأنه "التزام كامل، واضح ودقيق لصالح الجمهورية".

الملاحظ في "ميثاق المبادئ" لتنظيم شؤون المسلمين في فرنسا، أنه نص فوقي يحوم على الواقع، لم ينبع عفويا ولا من القاعدة

فهل نعتبر الاعتراف بمبادئ غدت بديهية في فرنسا منذ أكثر من قرن وبنف انتصاراً ضد الأصولية؟ إلا يمثل التفاوض بخصوص هذه القيم المكرسة سابقة خطيرة قد تشجع أعداء الجمهورية على محاولة مفاوضتها لاحقاً على هويتها؟ وهل من مهام الجمهورية العلمانية أن تعمل على تغيير رؤية مؤمنين لدينهم ليتلاءم مع مبادئها أم مسؤوليتها هي تطبيق قوانينها الوضعية على جميع المواطنين دون اكرتات بعقيدة هذا أو ذاك.

مجموعة من المتطرفين لا علاقة لهم بالمؤسسات الرسمية. ولكن إذا كانت كلمة إسلاموفوبيا غير محبة ولا معنى لها في نظر كاتب النص والمصاديق عليه، فما دور "مرصد مكافحة الإسلاموفوبيا" الذي هو تنظيم منبثق من المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية ذاته؟ المفارقة الأساسية هي أن هذا المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية مكون من خمس فيدراليات ممولة من طرف بلدان أجنبية ومن ثلاث فيدراليات إسلاموية. بغض النظر عن التناقضات وعن ذلك التطور النظري الملاحظ في مضمون الوثيقة واللغة الفرنسية الواضحة التي كتبت بها على غير العادة، فهو نص فوقي يحوم على الواقع، لم ينبع عفويا ولا من القاعدة. ولا نعثر فيه على أدنى اهتمام بما يجري في البلدان المجاورة

كالمانيا وبلجيكا وهولندا التي يسرح فيها الإسلام السياسي ويمرح ومدى تأثير ذلك على فرنسا. لا يبدو أن هذا الميثاق موجه للناشطين في الميدان إذ كثير منهم شعروا أنهم مقصيون، لا كلمة لهم، هم الذين يواجهون التطرف كل يوم في الأحياء ويتعاملون مع الشباب المنحدرين من أصول إسلامية والذين يعتبر 52 في المئة منهم أن الشريعة أولى من القانون الفرنسي حسب آخر سير أراء لمعهد دراسات الراي الفرنسي (إيفوب).

ومن الغريب أن يعتبر النص "حركة التبليغ" من حركات الإسلام السياسي، في حين أنها ممثلة في المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية ذاته. ومن الغريب أيضاً أن يوقع "مسلمو فرنسا"، وهم حركة إخوانية، على "ميثاق" يدرج الإخوان المسلمين في خانة الإسلام السياسي الذي يجب أن يحارب!

لم ترد كلمة "إسلاموفوبيا" في النص على الإطلاق، وإن تحدثت عن كره المسلمين في فرنسا الذي رده إلى

الحسم وبدا متحفظاً ينتقد الظروف التي تم فيها تبني هذا النص كي لا يعبر صراحة عن رأيه في محتوى الميثاق. في النص بعض المفارقات الصارخة وأخرى مستترة، فمن جهة مثلاً هناك تشديد على إبعاد المساجد عن التأثير الخارجي وتسييرها وتمويلها من دول أجنبية، في حين أن من بين الفيدراليات المنتمية إلى المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية فيدراليات مرتبطة مباشرة ببلدان أجنبية كمسجد باريس ولجنة تنسيق المسلمين الأتراك في فرنسا.



قيم على المك

يأتي مثلاً، فغيرهم وهم الذين يشكلون نصف عدد الأئمة في فرنسا لا ترتبط مساجدهم بهذا المجلس الذي يعمل مع الحكومة الفرنسية، وبالتالي فهم غير ملتزمين بأي أمر يصادق عليه هذا المجلس. فمن سيستخدم من هذا الميثاق مرجعاً إذا؟ ومن يضمن احترام العمل على ضوئه؟

لقد رفضت التيارات المتشددة المشروع بطبيعة الحال ورفضت ثلاث فيدراليات منتمية إلى المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية التوقيع على الميثاق، اثنتان منها تاتمران بأوامر رجب طيب أردوغان، هما ميلي غوروس ولجنة تنسيق المسلمين الأتراك في فرنسا.

وحسب الصحافي محمد سيفاوي، سحبت الجمعية الأخيرة، يطلب من السلطات التركية، مصادقتها على الميثاق بعد أن وقع رئيسها إبراهيم السلي على الوثيقة، بذريعة أن بعض ما جاء فيها يمس بشرف المسلمين، الأمر الذي لم تلاحظه قبل تدخل السلطات التركية. وهذا يدل على أن الإجماع مجرد وهم وأن الانقسامات هي ما يطبع ما يسمى بـ"إسلام فرنسا"، الذي تتحكم فيه دول أجنبية.

حتى إمام بورديو طارق أويرو، الإخواني المتكسر الذي لم يكف عن الحديث عن إسلام متطور جديد يتناسب قيم الجمهورية، انقلب حينما دقت ساعة

حميد زناز
كاتب جزائري
مقيم في فرنسا



بمجرد أن تم بقراءة الوثيقة المقترحة المسماة "ميثاق مبادئ"، وخاصة إن كنت تعرف مسبقاً هوية كاتب النص الإسلامية، يتناكب شعور بان ما تقرراً مجرد نص متكلف وليس نصاً نابعا من قناعة فكرية تروم إعادة تنظيم شؤون الديانة الإسلامية في فرنسا بالشكل الذي يجعلها متناغمة مع قيم الجمهورية الفرنسية وعلى رأسها لائكية الدولة.

وفي الحقيقة لم يعد خافياً على أحد أن هذا "الميثاق" هو نتيجة للضغوط التي مارسها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، الممثل المفترض لمسلمي هذا البلد، بعد الهجمات الإرهابية الأخيرة التي راح ضحيتها الأستاذ صامويل باتي في منتصف شهر أكتوبر الماضي ولحقه بعد أسبوعين سيدتان ورجل في كاتدرائية نيس.

وكان الهدف منذ البدء هو الطلب من المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية إنشاء مجلس لائكة فرنسا يخضع لميثاق ينظم نشاطهم في مساجدهم. ولكن إن كان الأئمة المنضويين تحت هذا المجلس سيلتزمون بما جاء في الميثاق وما قد